المبحث الثاني: مرحلة التحرير

تعتبر مرحلة التحرير من أهم و أطول المراحل التي تواجه كل باحث ، فجمع المادة العلمية ، و إعداد البطاقات يجعل الباحث في مرحلة الصفر ما لم يُبادر إلى تحليل المادة التي تم جمعها و معالجتها في إطار موضوعه، ذلك أن عملية البحث العلمي تتعلق أساسا بالتنقيب و التعمق في الطرح العلمي، و تمحيص الأفكار أو الآراء و إجراء المقارنة و الربط ، و الوقوف عند الاستنتاجات ، و استخلاص الأبعاد . انطلاقا من ذلك، يتوجب على الباحث القانوني أثناء مرحلة التحرير مراعاة مجموعة من النقاط.

المطلب الأول: القراءة المركزة لمضمون البطاقات

نتطرق أولا لأهمية القراءة ثم نستعرض أنواعها .

الفرع الأول: أهمية القراءة

إذا أنهى الباحث عملية تخزين المعلومات في شكل بطاقات أو ملفات الكترونية تعين عليه البدء في مرحلة القراءة المركزة و الدقيقة بغرض التزود بالمعلومات اللازمة لاستثمارها من الناحية العلمية ، فلا يمكن أن تفيض كأس الباحث ، ما لم يُزود نفسه بالمادة العلمية، و يطلع على أفكار الآخرين ، و آرائهم ، و تحليلاتهم و تعليقاتهم و استنتاجاتهم ليتخذ منها قاعدة بيانات أولية تمكنه من الإقلاع العلمي و مباشرة عملية التحرير.

لا يمكن بالقطع الوصول إلى تحليل علمي دقيق حول مسألة محددة تناولها الباحث بالدراسة ما لم يطلع الباحث على كم معقول من المراجع، فعند الاطلاع على كتابات الآخرين و التمعن في مضمونها يستلهم لاشك روح التحليل ، وفنيات الكتابة و المعالجة و مواجهة الرأي بالرأي و الوصول إلى استنتاجات محددة و دقيقة ، فالمراجع تعد بمثابة مولد أو بطارية تشحن الباحث فتحدث فيه طاقة للبحث هو أمس الحاجة إليها حال مباشرته لمرحلة التحرير.

إضافة إلى ذلك ، فإن القراءة تكسب الباحث ثروة لغوية بعد قراءة المباني اللفظية المستعملة في كتاب أو مرجع، و التراكيب اللفظية وكيفية عرض الجمل ، و تسلسل الأفكار، كما تُكسب القراءة الباحث معرفة بقواعد استخدام المصطلحات و كيفية توظيفها، و تُطلع القراءة متى كانت مركزة الباحث بتقسيم الآخرين للموضوع فيستفيد من خطة سيرهم ، و تكون بذلك خطته أكثر تماسكا و جدة و شمولية و تحكما في الموضوع.

علاوة على ذلك، تُكسب القراءة الباحث شخصية علمية ؛ فحين يقرأ للآخرين بتركيز و دقة و تنقيب و تمحيص و استقصاء تبدأ شخصيته العلمية في الظهور فتتجلى بصماته العلمية بعد إظهار عيوب اعترت مثلا نصوصا تشريعية أو تنظيمية فكشف عنها الباحث أو كشف عن خلل في نظام إجرائي و غير ذلك مما انتهى إليه الباحث.

الفرع الثاني: أنواع القراءة

تُقسم القراءة إلى ثلاثة أنواع: القراءة السريعة، القراءة العادية و القراءة المُركزة. و فيما يلي بيان كل نوع.

أ- القراءة السريعة:

يُطلق عليها كذلك القراءة الكاشفة حيث عادة ما تكون بمناسبة الاطلاع على خطط الدراسات المختلفة ، أو عند الاطلاع على فهارس الموضوعات ، فليس كل ما يقع بين يدي القارئ يُقرأ بتأن و تركيز.

إن القراءة السريعة تفرضها منهجية البحث العلمي، فحين اتصال الباحث بالمكتبة و طلبه لعدد من المراجع ، ملزم في البداية بقراءة سريعة يصل من خلالها لمعرفة مضمون المرجع و المحاور التي تناولها بالدراسة ، وله أن يُقدر بعد ذلك هل سيستعمله في بحثه أم لا.

ب- القراءة العادية

بعد تصفح المراجع المختلفة و قراءة مضامينها و فهارسها بصورة سريعة، يُبادر الباحث بعد تحديد ما سيستعمل منها و ما لا يستعمل إلى القيام بقراءة عادية و يكون ذلك خلال مرحلة إعداد البطاقات.

ج- القراءة المُركزة

هي قراءة التعمق في الأفكار و الآراء لفهم مضمونها و أبعادها فالقراءة المعمقة تُمكن الباحث من التحليل الجاد و من الربط و المقارنة و من الوصول لاستنتاجات و هذا دأب الباحث الناجح. فحينما يُمسك الباحث بطاقة لمرجع ما ، سبق له قراءة فقرة مقتبسة أخذها حرفيا من مرجع و أشار إليه في بطاقته، يتعين عليه في مرحلة متقدمة أن يقرأ ذات العبارة التي كتبها و يُركز في ألفاظها و معانيها. و من هنا يبدأ التحرير . فمتى غاب التعمق في القراءة أو ضعف أثر ذلك سلبا على نوعية الدراسة و البحث ، و وُصف الباحث بأنه ناقل و أن دراسته سطحية تخلو من كل عمق.

المطلب الثاني: إعداد مشروع مقدمة

يجب التنبيه في بداية الأمر انه تم استعمال مصطلح "مشروع مقدمة" حتى تصرف همة الباحث إلى أن المقدمة لا تُحرر مرة واحدة ، و في بداية البحث بل يُنصح أن تحرر مع خاتمة البحث. فحين يُتم الباحث كل أجزاء بحثه يتعين عليه ضبط محاور و عناصر مقدمته لأن التحرير المُبكر للمقدمة من شأنه أن يجعل الباحث يغفل عن مسائل مهمة لم تشملها مقدمة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لإشكالية البحث، فلا حرج في أن يضع الباحث إشكالية أولية و قد تكون بسيطة ، ثم يعمل كل مرة على ضبطها و تغييرها نحو الأفضل حتى تظهر في شكلها النهائي فتكون دقيقة في ألفاظها واضحة في مدلولها . و لا حرج أيضا أن يذكر الباحث في مشروع مقدمة بحثه بعض الأهداف ثم يعمل فيما بعد على تطويرها و تحيينها، لذلك لا عجب أن يُشاع في مجال البحث القول بأن المقدمة هي أول ما يُقرأ و آخر ما يُكتب.

الفرع الأول: عناصر مقدمة البحث

حتى تكون المقدمة تامة و كاملة وجب أن تتضمن العناصر التالية : التعريف بالموضوع و أهميته، دوافع الاختيار ، الإشكالية، الأهداف ، المنهج المتبع، الدراسات السابقة ، الصعوبات الخاصة، التصريح المختصر بالخطة.

1- التعريف بالموضوع و أهميته

إن أول خلية في مقدمة البحث ينبغي على صاحب المذكرة إبرازها هي خلية التعريف بالموضوع و الكشف عن أهميته. ذلك لأن القارئ قد يجهل الموضوع لذا وجب التعريف به، و على ما يحتوي ، و ما هي حدوده ، و يكشف الباحث أيضا عن أهميته العلمية من ناحية نظرية و أخرى عملية إن كان للبحث جانب تطبيقي.

2- إبراز دوافع الاختيار

مما لاشك فيه أن عملية اختيار موضوع للبحث في إطار مذكرة ماستر لم تتم هكذا بصفة سريعة أو عشوائية ، بل ناتجة عن قناعة الباحث بأن هذا الموضوع يستحق البحث فيه بعنوان مذكرة ماستر .فاختيار الموضوع و إن تحكمت فيه معايير أخرى أهمها الوعاء المرجعي و الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث فكونت لديه قناعة لدراسة هذا الموضوع دون سواه، إلا أنه ملزم منهجيا بالكشف عن جملة الدوافع التي ساقته لاختيار هذا الموضوع و الاستقرار عنده. ومن ثم وجب التطرق للدوافع الذاتية الكامنة في نفس أو ذهن الباحث، إضافة إلى ذلك ينبغي التطرق إلى الدوافع الموضوعية بحيث يبرز الباحث القيمة العلمية و للموضوع محل الدراسة.

3- تحديد الإشكالية

الإشكالية هي العمود الفقري للبحث، و نقطة الارتكاز فيه. فهي التي تتحكم في خطته و في نتائجه العلمية و هي التي تسوق الباحث بغرض التعمق في طرح الأفكار بحثا عن الحقيقة العلمية. فالإشكالية عبارة عن تساءل ضخم كبير و مركزي يستحق البحث فيه و تقديمه في شكل مذكرة ماستر.

يمكن تقسيم الإشكالية الرئيسة في البحث إلى إشكاليات صغرى أو فرعية ، غير أنه يُنصح بعدم المبالغة في طرح الإشكاليات الفرعية حتى لا تذوب الإشكالية الرئيسة و تُحجب. فضلا على ان الطرح المتتالي للإشكاليات الفرعية من شأنه تشتيت القارئ ، بل و تشتيت الباحث ذاته.

تتميز الإشكالية بخصائص، يتعين على الباحث مراعاتها ، وهي:

- أن تكون الإشكالية واضحة: فالغموض يُفسر في غير صالح الباحث، ثم أن الغموض يجعل الباحث يتخبط في مجال البحث.
- أن تكون الإشكالية مختصرة : فلا ينبغي الإسراف و المبالغة في عرض الإشكالية حتى لا تتميع الإشكالية.
- أن لا تكون للإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث و ذات صلة بعنوانه، فلا يمكن أن يكون عنوان المذكرة في اتجاه و يعرض الباحث الإشكالية في اتجاه آخر.
- أن يتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث كله: فلا يمكن الإجابة على الإشكالية في جزء من البحث و عزل الباقي منه ، بما يُشكل خللا كبيرا في الدراسة و المعالجة.